جلسة المصادقة على تعيينه في مجلس الشيوخ بدأت بهجوم جمهوري شرس

هيغل: لن نتردد في استخدام قوتنا العسكرية ... وبمفردنا إذا دعت الضرورة

| واشنطن - من حسين عبد الحسين |

بدأت جلسة الاستماع للمصادقة على ترشيح تشاك هيغل وزيرا للدفاع خلفا لليون بانيتا بهجوم سريع شنه رئيس لجنة مجلس الشيوخ للقوات المسلحة السناتور الديموقراطي كارل ليفين، الذي طلب من هيغل اجابات حول قوله ان على اميركا «المبادرة الى حوار غير مشروط مع ايران، وان عدم الحوار مع سورية (قبل العام 2011) يعزلنا ولا يعزل نظام بشار الاسد».

على ان الهجوم الجمهوري كان اشرس، وافتتحه كبير الاعضاء من الحزب السناتور جايمس انهوف، الذي قال صراحة انه سيصوت ضد المصادقة على التعيين.

اما هيغل، الذي لم يذكر سورية ابدا في شهادته المكتوبة التي قرأها، فتعهد بتمسكه بسياسة «منع ايران» من حيازة اسلحة نووية، بدلا من سياسة «احتواء ايران النووية»، وقال انه كوزير للدفاع لن يتردد في استخدام قوة اميركا العسكرية، حتى لو اضطرت اميركا الى شن حرب بمفردها ومن خارج اي تحالف دولي.

وتحدث عن «مكافحة الارهاب» في «اليمن والصومال وشمال افريقيا»، وذكر احداث مالي والجزائر، وقال انه يمكن لاميركا ان تبقي قوات في افغانستان بعد انسحابها من هناك نهاية العام المقبل، ولكن شرط ان ينحصر دورها في مكافحة الارهاب وتدريب الجيش الافغاني.

وقال هيغل: «على اميركا ان يكون لديها اقوى جيش في العالم، وعلى اميركا الانخراط مع العالم، لا الانسحاب من العالم». واضاف: «بعد نهاية حربي العراق وافغانستان، لا يعني ان الخطر علينا قد تراجع، وما يحصل في مالي والجزائر خير دليل. وعلى الرغم من التحديات، لدينا فرصة تاريخية لبناء عالم اكثر امانا وبحبوحة للجميع».

وتابع: «لن نتردد في استخدام قوة اميركا العسكرية، ولكن علينا ان نكون اذكياء وحكماء، ولن نتردد في التصرف بمفردنا عند الضرورة».

○ هدفي منع إيران النووية وليس احتواءها... الاستعداد لأي طارئ سيكون مهمتي

○ سأضمن تفوق إسرائيل العسكري وهذا تحدثت عنه دوما في الماضي

هيغل قال انه سيعود الى اللجنة في معظم قراراته في وزارة الدفاع لان شؤون الامن القومي الاميركي هي عبارة عن «شراكة» بين جميع المسؤولين الاميركيين.

وتوجه هيغل الى اعضاء اللجنة بالقول انه ابلغ الرئيس باراك اوباما بانه يلتزم «كل قراراته حول شؤون امننا الوطني».

وحدد المرشح الى منصب وزير دفاع اولوياته بالقول: «اولا، انهاء الحرب في افغانستان، اطول حرب في تاريخ اميركا... بعد 2014، ممكن ان تكون هناك وظيفتان للجيش الاميركي الباقي في افغانستان، مكافحة الارهاب وتدريب الجيش الافغاني».

واضاف: «ثانيا، علينا ان نبقي الضغط على التنظيمات الارهابية في اليمن والصومال وشمال افريقيا. وثالثا، العمل لمواجهة اخطار اي حرب الافتراضية».

في المرتبة الرابعة في اولويات هيغل جاءت ايران، وتحدث المسؤول الاميركي عن «ضرورة منع ايران من الحصول على اسلحة نووية»، وقال ان «كل الوسائل على الطاولة للتوصل الى هذا الهدف». واضاف: «هدفي المنع لا الاحتواء. الاستعداد لاي طارئ سيكون مهمتي».

ولاسكات منتقديه حول عدم دعمه لاسرائيل، قال هيغل: «سأضمن تفوق اسرائيل العسكري، وهذا الدعم تحدثت عنه دوما في الماضي». كما تحدث هيغل عن التزامه سياسة اوباما لناحية نقل تركيز واشنطن من الشرق الاوسط الى الشرق الادنى، وقال: «نحن في صدد تقوية تحالفنا مع اليابان وكوريا الجنوبية واستراليا لمجابهة قوى اقليمية مثل كوريا الشمالية واخطار اخرى». واضاف: «كما علينا العمل مع الاطلسي واصدقائنا والتركيز على الشرق الاوسط وشمال افريقيا حيث لدينا اصدقاء».

وعن وضع وزارة الدفاع الاميركية في عصر تخفيض النفقات، قال هيغل: «اشارك بانيتا لناحية صعوبة واشكالية تخفيض موازنة وزارة الدفاع، وكرجل اعمال اعرف ان الوضع الاقتصادي الحالي يجعل الوضع اكثر حساسية، ولكني سأعمل على الحفاظ على اقوى جيش في العالم وعلى شفافية موازنة الدفاع بأكثر طريقة ممكنة».

وكان السناتور الجمهوري انهوف تحدث بعد رئيس الجلسة ليفين، الذي لم تتضمن اسئلته اي محاولة لاحراج لهيغل، وقال انهوف ان هيغل «لم يقدم الخطابات التي ادلى بها منذ 5 سنوات وعددها 12»، حسب طلب اللجنة، بل «قدم اربعة فقط». واضاف انهوف: «قلت لهيغل اني لن ادعم ترشيحه لاننا متعارضان فلسفيا حول الامور، وهو يتمسك بالحلول السياسية السريعة بدلا من المبادئ وسياسته مبنية على مسايرة الاعداء والابتعاد عن الاصدقاء».

وتابع انهوف: «في العام 2000 ارسل اغلبيتنا رسالة دعم لاسرائيل الى الرئيس (السابق بيل) كلينتون، وكان هيغل واحدا من اربعة من مجلس الشيوخ ممن لم يوقعوا... وهيغل صوت ضد قانون العقوبات على الحرس الثوري الايراني، ويتبنى حوارا مباشرا مع ايران، النظام الذي يقمع شعبة ويسعى للحصول على اسلحة نووية ويدعم حماس وحزب الله».

الفيصل: الآراء مع الجزائر إن لم تكن متطابقة فهي متفقة إلى حد التطابق

الجزائر - د ب أ - ألمح وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل الى وجود بعض الخلافات مع الجزائر بخصوص بعض القضايا الاقليمية، معترفا بان العلاقات بين البلدين في أدنى المستويات حاليا.

وقال في تصريح للصحافيين عقب لقائه الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة الاربعاء: «محادثاتي مع الرئيس بوتفليقة شملت القضايا الاقليمية والدولية التي تهم البلدين»، موضحا أن «الآراء وان لم تكن متطابقة فهي متفقة الى حد التطابق».

وأضاف أن اللقاء تناول أيضا «العلاقات الثنائية بين البلدين»، مؤكدا «اتفاق» الطرفين على «الدفع بها الى أرقى مستوى ممكن» وانهما «لا يقبلان بوجودها في أدنى المستويات كما هو الحال الآن».

من جانب آخر، اوضح الفيصل أن «الجزائر خدمت الاستقرار والأمن الدوليين بما قامت به من اجراء ضد الجماعة الارهابية التي اعتدت على منشأة الغاز بتيجنتورين» جنوب شرقي البلاد».

وقال ان «الاستقرار والأمن الدوليين خدما بما قامت به الجزائر من اجراء ضد هؤلاء المجرمين وأصحاب الآفتين المخدرات والارهاب». وأوضح انه نقل رسالة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز تضمنت تقديم خالص العزاء لرئيس الدولة وللشعب الجزائري على شهداء الأحداث الاخيرة التي وقعت في الجزائر».

الحكيم طالب بالاسراع في احتواء الأزمة

«القاعدة» يدعو سنّة العراق إلى حمل السلاح ضد الحكومة

بغداد - وكالات - دعا تنظيم «القاعدة» في العراق الطائفة السنية في البلاد الى حمل السلاح ضد الحكومة، معتبرا ذلك «السبيل الوحيد لاسترجاع كرامة السنة» الذين قال انهم تعرضوا «للخداع» من قبل السنة المشاركين في الحكومة التي يرأسها نوري المالكي.

اكد ابو محمد العدناني الناطق باسم «دولة العراق الاسلامية» للمتظاهرين المعتصمين منذ اسابيع، في تسجيل صوتي بثته مواقع جهادية الاربعاء: «أمامكم خياران لا ثالث لهما (...) اما أن تركعوا للروافض وتعطوا الدنية وهذا محال (و) اما أن تحملوا السلاح فتكونون أنتم الأعلون، ولئن لم تأخذوا حذركم وأسلحتكم لتذوقن الويلات على أيدي الروافض الذين مازالوا يخادعونكم».

وتابع ان «نيل الكرامة والتحرر ورفع الظلم ونفض غبار الذل لم يكن يوما ولن يكون الا بزخ الرصاص ونضح الدم، واسألوا التاريخ عن ذلك. في كل الأمم هذه ضريبة لابد من دفعها لمن أراد ذلك». واشار الى ان «ضريبة الخنوع والذل والخضوع أثقل بأضعاف من ضريبة الكرامة».

من جهته، دعا رئيس المجلس الأعلى الاسلامي العراقي السيّد عمّار الحكيم، امس، الى الاسراع في احتواء الأزمة الراهنة بالبلاد وفق الآليات الدستورية.

وذكر بيان صادر عن المجلس، أن الحكيم شدّد خلال استقباله في مكتبه في بغداد السفير الأميركي لدى العراق ستيفن بيكروفت، على «ضرورة الاسراع في احتواء الأزمة الراهنة بالبلاد وفق الآليات الدستورية، وتعزيز القواسم المشتركة بين مختلف القوى السياسية العراقية».

منع ترميم جامع دار الرئاسة «حتى لا يغضب علي صالح»

الرئيس اليمني يقر خطة لإعادة هيكلة وزارة الداخلية

| صنعاء - من طاهرحيدر |

صادق الرئيس اليمني، عبد ربه منصور هادي، امس، على خطة لإعادة هيكلة وزارة الداخلية على أسس جديدة تتوافق مع وظيفة الشرطة في خدمة المجتمع.

وذكرت «وكالة الأنباء اليمنية» (وكالات)، إن «مصادقة هادي على الخطة تمت بحضور فريق أردني، وآخر من الاتحاد الأوروبي، اللذين تمت الاستعانة بهما في عملية اعادة هيكلة الوزارة».

وشدد هادي على «ضرورة أن يكون أداء وزارة الداخلية موحداً لحفظ الأمن والاستقرار والقضاء على الجريمة»، واستخدام التقنيات الحديثة في مجالي الاتصالات ونقل المعلومات وتطور الأداء النوعي من دون تعدد مصادر القرار وتضارب التوجيهات والتعليمات من هنا وهناك».

وقال وزير الداخلية اليمني اللواء عبد القادر قحطان، بدوره، إن «الخطة التي تضمنتها إعادة الهيكلة جاءت وفقا للتوجيهات والاستعانة بالخبرات الأردنية والأوروبية وبما يتلاءم وحاجيات العمل بصورة متطورة وحديثة».

واعرب عن امله في «ان يكون هيكل الوزارة فاعلا ومتوازنا يضمن تحقيق سيادة القانون والالتزام الصارم باللوائح والنظم وتحقيق القيادة الجماعية الرشيدة والعمل المؤسسي وفقاً لمعايير الجودة الشاملة للأداء وبما يضمن أعلى مستويات الجاهزية الخدمية والاحتراف المهني».

في المقابل، منع هادي، ترميم مسجد الرئاسة الذي نفذت فيه أول عمليه لاغتيال الرئيس السابق علي عبدالله صالح وأركان نظامه في الثالث من يونيو العام 2012، أثناء الصلاة، والتي أدت إلى وفاة رئيس مجلس الشورى اليمني عبدالعزيز عبدالغني الذي يوصف «بالصندوق الأسود».

وذكرت مصادر في دار الرئاسة اليمنية لـ «الراي» ان «المسجد لا يزال، ترك بعد ازالة اثار الانفجار وبعد ان تمت ازالة كل الدلائل التي تكشف حقيقة العملية، كما يسمح الرئيس هادي لبعض الزائرين لليمن لزيارة المسجد لكن بعيدا عن أنظار الإعلام حتى لا يغضب معارضي علي صالح، لكن هادي لايريد اغضاب سلفه كونه كان نائبا له طوال 20 عاما ولايزال نائبه حاليا في الحزب، وانسانيا لابد من مراعاة ذلك حتى لو كان هادي الأقوى حاليا».

في المقابل، اوقفت القوات اليمنية حملة عسكرية استمرت 3 ايام هدفت للافراج عن 3 رهائن اوروبيين يشتبه بان مسلحين اسلاميين يحتجزونهم، فيما بدأ شيوخ قبليون وساطة للافراج عنهم.

وقتل 46 عنصرا من المقاتلين الاسلاميين الذين تتهمهم السلطات بالارتباط بالقاعدة في الحملة اضافة الى 18 جنديا غالبيتهم قضوا في كمائن وعمليات انتحارية، منذ اطلق الجيش حملته الاثنين الماضي على هذه المجموعة المتحصنة في منطقة المناسح في محافظة البيضاء في وسط البلاد.

مجلس الأمن يبحث إرسال قوات سلام دولية إلى مالي

عواصم - وكالات - أعلن ديبلوماسيون ومسؤولون في الامم المتحدة الاربعاء، ان المنظمة الدولية قد تسرع تشكيل قوة حفظ السلام في مالي في وقت تدحر فيه القوات الفرنسية والمالية القوات الاسلامية المسلحة.

واكد هؤلاء ان مجلس الامن سيبحث هذه المسألة خلال الايام المقبلة مع فكرة ضم القوات الافريقية المنتشرة حاليا في مالي اليها.

واضاف ديبلوماسي غربي: «هناك المزيد من المحادثات حول نشر عملية لحفظ السلام بقيادة الامم المتحدة. هي احد الخيارات التي سيبحثها مجلس الامن خلال الايام المقبلة».

ومع ذلك، اوضح ديبلوماسيون ان المحادثات قد تأخذ اشهرا قبل التوصل الى اتفاق والتصويت على قرار في مجلس الامن وان هذه القوة لا يمكن ان تشكل الا بعد الانتهاء من الهجوم على المتطرفين.

ومن جهة اخرى، يجب ان تنتشر الوحدات الافريقية في البعثة الدولية لدعم مالي التي انشئت بموجب قرار مجلس الامن 2085 بتاريخ 20 ديسمبر، بمجملها خلال الاسابيع المقبلة.

من ناحيته، اعلن وزير الدفاع الفرنسي جان ايف لو دريان، امس، ان القوات الفرنسية «منتشرة في كيدال وتسيطر على المطار» في انتظار ارساء «الامن» في شمال شرقي مالي مع «قوات افريقية اخرى».

وصرح لاذاعة «فرانس انتر» ان «القوات الفرنسية منتشرة في كيدال وتسيطر على المطار في انتظار ان تتمكن هي وقوات افريقية اخرى من ارساء الامن في مدينة كيدال».

تتمات

المعارضة تنفي الوفاق

وأوضح البراك انه «اذا كانت الحكومة تريد اي حوار فلابد وان يكون مرتكزا من خلال ما ورد في الدستور والالتزام بمواده، والكف عن العبث بالنظام الانتخابي»، مبينا ان «الحديث عن الحوار او المصالحة يعني ان هناك طرفا على استعداد لتقديم تنازل عن موقفه، ونحن موقفنا الالتزام بالدستور وعدم العبث بالنظام الانتخابي، وهذا الموقف لاتنازل عنه بالنسبة لنا».

وشدد البراك على ان «الالتزام بالدستور والعودة عن العبث بالنظام الانتخابي هما بوابة الاصلاح السياسي، ولدى الحراك الشعبي مطالب اصلاحية مستحقة، فالكويت البلد الوحيد الذي فيه سرقة ولا يوجد فيه حرامي واحد قدم للعدالة، ومؤشرها في مدركات الفساد يرتفع يوما بعد يوم.

بدوره، قال النائب السابق خالد السلطان: «نحن لسنا طرفا في مجموعة (الوفاق) او المصالحة السياسية، وأي حديث عن مصالحة لابد أن يرتكز على الالتزام بالدستور والعودة للنظام الانتخابي السابق واي تعديل لهذا النظام لابد وان يكون من خلال مجلس امة شرعي».

واكد السلطان ان «البلد بحاجة الى اصلاحات سياسية تؤول بها الى بر الامان السياسي، حتى لايتكرر ما حدث في السنوات السابقة»، مشيراً الى ان «مرتكزات هذا الاصلاح لا بد ان تنطلق من الالتزام بالدستور والعودة للنظام الانتخابي السابق، حتى يعود الاستقرار للبلد مع ابطال مجلس الـ25 في المئة من الشعب الكويتي».

واعتبر النائب السابق عبداللطيف العميري «سعي أي مجموعة الى عقد مصالحة وطنية حقاً مشروعاً، وجهداً يشكرونه عليه»، متداركاً: «ولكننا وحتى هذه اللحظة لا نعرف ماهية المبادرة وتفاصيلها، وأي حوار يتم لابد أن يكون واضح الملامح».

وقال العميري: «نحن في كتلة المعارضة وحتى اجتماع الأربعاء الذي عقد في ديوان النائب السابق أحمد السعدون لم نطرح مثل هذا الموضوع، ولم نناقشه، وان كان الأمر جدياً ستتداعى الكتلة الى اجتماع، وان طلب رأينا بشأن أي موضوع سنتخذ قرارنا».

وقال نائب مجلس 2012 المبطل رياض العدساني: «نحن مع أي تحرك ان كان وفقاً للدستور وللمصلحة العامة، ويهدف الى سيادة القانون».

وبين العدساني: «ان الحكومة ومنذ ابطال المجلس في 20/ 6/ 2012 وحتى اليوم تدّعي ان هناك قوانين شعبية، والواقع يقول انها مجرد تصاريح، واللافت ان كل شيء يتجه نحو الانحدار في قطاعات الدولة، ولم يرتفع غير مؤشر الفساد، ما يعني أن الحكومة غير قادرة على تنمية البلد، وأن ادعاءها أن المجلس يضع العراقيل في طريقها غير صحيح، لأن المجلس الحالي محسوب عليها».

ورأى العدساني ان «المجلس الحالي يفتقر الى الخبرة، وغالبية قوانينه ركزت على الحبس والجزاءات، وكأننا في مرحلة انتقامية».

وقال النائب السابق محمد الخليفة: «ان العودة الى الدستور هي الحل الأمثل لأي تحركات أو مفاوضات، وان ارادت اي مجموعة تصحيح الوضع فنحن مع هذه الخطوة».

وأوضح الخليفة: «ان شروطنا واضحة، فنحن مع سيادة القانون والدستور وايقاف الملاحقات الأمنية واحترام كلمة الرأي وعدم تقييد الحريات، وعموماً أي جهد يصب في مصلحة الوطن نحن معه».

وأوضح النائب السابق محمد هايف ان «مفاتيح حل الأزمة موجودة، وأي جهة تريد ذلك فعليها أن تذهب مباشرة الى أصل المشكلة واسباب تداعياتها، ولا نريد تحركاً يكون مضيعة للوقت».

وذكر هايف: «ان نزع فتيل الأزمة يجب ان ينطلق من بدايتها، حتى لا يكون التحرك عبارة عن دوران في حلقة مفرغة».

وشدد هايف على أن «الأمور واضحة ولا تحتاج الى مفاوضات، ومن نتائج الأزمة التي نعيشها اعتقالات وقضايا وسجون، والحل ينطلق من رفع القضايا عن النواب والمغردين، وبهذا الشكل نعيد الأمور الى نصابها».

وأكد: «ان المجلس الحالي باطل، ونأمل أن تخرج المحكمة الدستورية البلد مما هو فيه، وعموماً الأزمة التي نعيشها أكبر من الحكومة، وان كان هناك منصفون وحكماء فعليهم ان يبحثوا في بداية الأزمة واسبابها، ويعملوا على زوال الاسباب».

ورحب نائب مجلس 2012 المبطل محمد الدلال بـ«أي خطوة من أي طرف تؤدي الى التزام الحكومة بالدستور، والرجوع عن المخالفات الدستورية التي حدثت في الماضي القريب، وتحديداً مرسوم الصوت الواحد».

وأوضح الدلال: «اذا كان الهدف من الحوارات التي تجريها مجموعة (الوفاق) أو أي مجموعة أخرى الوصول الى حل في اطار الدستور، فنحن لن نقف ضده، وسنؤيد الالتزام بالدستور».

وكشف الدلال عن «لقاءات جرت بين عدد من نواب المعارضة وتيارات سياسية، بالاضافة الى لقاءات مع مجموعة (الوفاق)، وكان ذلك منذ شهر تقريباً. وعموماً نحن مع الرؤى التي تهدف الى تقريب وجهات النظر وتأكيد أهمية الحوار والالتزام بالدستور وايقاف التجاوزات والحملة الأمنية لقمع الحريات».

«الغالبية»: استمرار

حلاً أو مخرجاً لأزمة افتعلتها السلطة دون إدراك لتبعاتها أو آثارها السياسية والاجتماعية».

وهاجمت الكتلة بعض وسائل الإعلام «التي تبث الفتنة والكراهية في المجتمع، وتضرب نسيجه الواحد، في ظل هجوم غير مبرر على الحراك الوطني، ومحاولة الإساءة له، عن طريق التحريض والإساءة. لذا ندعو نحن (كتلة الغالبية) القواعد الشعبية لمقاطعة كل صحيفة أو قناة أو منبر يعمل على تحقيق الأغراض المشبوهة التي تدعو وتسوق لها هذه المؤسسات».

وشددت الكتلة على أن «المخرج الوحيد لهذه الأزمة هو الالتزام الصادق والكامل بقواعد النظام الدستوري والعمل بأحكامه».

ووقع البيان كل من: أسامة المناور، بدر الداهوم، الصيفي الصيفي، فلاح الصواغ، عبدالله البرغش، الدكتور فيصل المسلم، الدكتور أحمد مطيع، خالد الطاحوس، الدكتور خالد شخير، مناور نقا، فيصل اليحيى، الدكتور محمد الكندري، محمد الدلال، سالم النملان، أسامة الشاهين، الدكتور محمد الهطلاني، محمد المطيري، أحمد السعدون، خالد السلطان، مسلم البراك، علي الدقباسي، الدكتور جمعان الحربش، مبارك الوعلان، الدكتور حمد المطر، نايف المرداس، عبيد الوسمي، عبداللطيف العميري، عمار العجمي، محمد الخليفة، الدكتور وليد الطبطبائي، عبدالرحمن العنجري، الدكتور عادل الدمخي.

«انقلاب» نيابي

في السياق، اعلن النائب نواف الفزيع عزمه تقديم استجواب الى الوزير الشمالي منتصف فبراير الجاري، سيتكون من محور واحد هو القروض، «وسيكون مختلفا عن الاستجوابات السابقة ومدعما بالاحكام والبيانات التي تدين الوزير».

ويقيم رئيس اللجنة المالية البرلمانية النائب الدكتور يوسف الزلزلة يوم الأحد المقبل ندوة جماهيرية بعنوان «حقيقة قرار اللجنة المالية بشأن التعامل مع فوائد القروض» لتوضيح ما جاء في قانون إسقاط الفوائد، الذي سيعرض على جدول أعمال مجلس الأمة».

من جهة أخرى، أعلن النواب حمد الهرشاني وسعد البوص وطاهر الفيلكاوي وعادل الخرافي وفيصل الكندري والدكتور مشاري الحسيني وناصر المري وبدر البذالي عن تأسيس كتلة مستقلة.

وأعلن النواب المؤسسون ان باب الانضمام الى الكتلة سيبقى مفتوحا «لمن يتفق معنا في الأهداف وعلى رأسها العدل الاجتماعي».

الغارة الإسرائيلية منعت

وتعتمد على نظام راداري حديث للغاية، وأن وقوعها في أيدي «حزب الله» كان سيؤدي إلى نزع سيطرة سلاح الجو الاسرائيلي على الاجواء اللبنانية.

واشارت صحيفة «يديعوت احرونوت» الى انه منذ بدأ نظام الرئيس السوري بشار الاسد يتضعضع، أصبح «حزب الله» في سباق مع الزمن محاولا ان يضع يده على منظومات سلاح متقدمة تسمى ايضا «محطمة للتعادل» لأنها قد تهدد تفوق اسرائيل العسكري، مضيفة ان «حزب الله» الذي ساعد الاسد في حربه ضد المعارضة، يتوقع منه مقابل ذلك، اعطاءه منظومات السلاح المتقدمة قبل ان ينزل عن كرسيه.

وكانت قيادة الجيش السوري قد أعلنت مساء اول من أمس أن طائرات حربية إسرائيلية اخترقت مجال البلاد الجوي وقصفت أحد مراكز البحث العلمي في منطقة جمرايا في ريف دمشق، نافية ان يكون المستهدف قافلة اسلحة.

وترددت اصداء الغارة بقوة في لبنان، اذ دانتها كل الاطراف السياسية، غير ان الموقف الاهم جاء من «حزب الله» الذي دان في بيان «العدوان الاسرائيلي ضد منشأة البحث العلمي في سورية»، قائلا ان «هذا الاعتداء يكشف وفي شكلٍ سافر خلفيات ما يجري في سورية منذ عامين».

وذكرت اوساط خبيرة في اداء «حزب الله» وخياراته ان احداً لن يرد على الغارة الاسرائيلية، لا سورية التي ليست في وارد الذهاب الى الحرب، ولا «حزب الله» الذي رغم تضامنه مع سورية، فهو غير معني بالرد ما دامت الغارة نفذت داخل الاراضي السورية.

الراي» ترصد أسباب

وتعتمد على نظام راداري حديث للغاية، وأن وقوعها في أيدي «حزب الله» كان سيؤدي إلى نزع سيطرة سلاح الجو الاسرائيلي على الاجواء اللبنانية.

واشارت صحيفة «يديعوت احرونوت» الى انه منذ بدأ نظام الرئيس السوري بشار الاسد يتضعضع، أصبح «حزب الله» في سباق مع الزمن محاولا ان يضع يده على منظومات سلاح متقدمة تسمى ايضا «محطمة للتعادل» لأنها قد تهدد تفوق اسرائيل العسكري، مضيفة ان «حزب الله» الذي ساعد الاسد في حربه ضد المعارضة، يتوقع منه مقابل ذلك، اعطاءه منظومات السلاح المتقدمة قبل ان ينزل عن كرسيه.

وكانت قيادة الجيش السوري قد أعلنت مساء اول من أمس أن طائرات حربية إسرائيلية اخترقت مجال البلاد الجوي وقصفت أحد مراكز البحث العلمي في منطقة جمرايا في ريف دمشق، نافية ان يكون المستهدف قافلة اسلحة.

وترددت اصداء الغارة بقوة في لبنان، اذ دانتها كل الاطراف السياسية، غير ان الموقف الاهم جاء من «حزب الله» الذي دان في بيان «العدوان الاسرائيلي ضد منشأة البحث العلمي في سورية»، قائلا ان «هذا الاعتداء يكشف وفي شكلٍ سافر خلفيات ما يجري في سورية منذ عامين».

وذكرت اوساط خبيرة في اداء «حزب الله» وخياراته ان احداً لن يرد على الغارة الاسرائيلية، لا سورية التي ليست في وارد الذهاب الى الحرب، ولا «حزب الله» الذي رغم تضامنه مع سورية، فهو غير معني بالرد ما دامت الغارة نفذت داخل الاراضي السورية.

الغالبية»: استمرار

حلاً أو مخرجاً لأزمة افتعلتها السلطة دون إدراك لتبعاتها أو آثارها السياسية والاجتماعية».

وهاجمت الكتلة بعض وسائل الإعلام «التي تبث الفتنة والكراهية في المجتمع، وتضرب نسيجه الواحد، في ظل هجوم غير مبرر على الحراك الوطني، ومحاولة الإساءة له، عن طريق التحريض والإساءة. لذا ندعو نحن (كتلة الغالبية) القواعد الشعبية لمقاطعة كل صحيفة أو قناة أو منبر يعمل على تحقيق الأغراض المشبوهة التي تدعو وتسوق لها هذه المؤسسات».

وشددت الكتلة على أن «المخرج الوحيد لهذه الأزمة هو الالتزام الصادق والكامل بقواعد النظام الدستوري والعمل بأحكامه».

ووقع البيان كل من: أسامة المناور، بدر الداهوم، الصيفي الصيفي، فلاح الصواغ، عبدالله البرغش، الدكتور فيصل المسلم، الدكتور أحمد مطيع، خالد الطاحوس، الدكتور خالد شخير، مناور نقا، فيصل اليحيى، الدكتور محمد الكندري، محمد الدلال، سالم النملان، أسامة الشاهين، الدكتور محمد الهطلاني، محمد المطيري، أحمد السعدون، خالد السلطان، مسلم البراك، علي الدقباسي، الدكتور جمعان الحربش،

كل حرب كبيرة، كما حصل بعد الحربين العالميتين وبعد حربي كوريا وفيتنام، ويحصل اليوم بعد نهاية «الحرب على الارهاب» والانسحاب من العراق والانسحاب المقرر من افغانستان العام المقبل.

ثم ان السوريين المطالبين باهتمام اميركي اكثر بثورتهم ضد نظام الاسد لم يقوموا حتى الآن بأي خطوات من شأنها استمالة الرأي العام الاميركي وجعله تاليا يمارس الضغط على ادارة اوباما لدفعها على ايلاء الازمة السورية الاهمية المطلوبة.

الاميركيون بشكل عام يعتقدون انهم قدموا الغالي والنفيس من اجل حرية العراقيين والافغان، وان مكافأتهم جاءت على شكل عودة عدد كبير من ابنائهم وبناتهم الى بلادهم في التوابيت، ومن دون تقدم يذكر على صعيد الحرية والديموقراطية في هذين البلدين.

«نكران الجميل» لدى العراقيين والافغان هو الشعور الاميركي السائد، وهو ما ينسحب على سورية اليوم اذ تعتقد غالبية الاميركيين، حسب الاستطلاعات، ان تدخل بلادهم في سورية سينقلب ضدهم، وانهم لن ينالوا كلمة شكر من احد.

ومن المفيد هنا تقديم مقارنة سورية بالوضع العراقي قبل الحرب ضد صدام، فالمعارضون العراقيون لعبوا دورا هائلا في استمالة الرأي العام الاميركي لمصلحة الحرب، وأغدق بعض المعارضين العراقيين الوعود بأن عراق ما بعد صدام سيكون صديق اميركا في المنطقة، وان العراقيين سيستقبلون الجنود الاميركيين «بالورود والحلويات». ومن نافل القول ان ما حدث بعد الحرب هو العكس، وان من ابرز من تحدثوا عن صداقة عراقية - اميركية بعد صدام هم اليوم من رجالات طهران في بغداد.

اذاً، لم يصدف ان توجه اي معارض سوري يتمتع بوزن بطلب مباشر الى الولايات المتحدة للقيام بأي تدخل، عسكري او سواه، في سورية، اذ ان طلبات المعارضين السوريين جاءت غالبا على شكل مناشدة عامة للمجتمع الدولي عموما، وهكذا دعوات لا يمكن البناء عليها حملات مؤثرة في الرأي العام الاميركي.

السبب الثالث والاخير لتدني اهمية سورية هو ان اوباما لا يعتقد ان من واجب اميركا وحدها التدخل لاسباب انسانية لوقف مجازر حول العالم، وهو في مقابلته الاخيرة مع مجلة «ذا نيو ريببلك»، قال: «كيف أوازي بين عشرات الالاف الذين قتلوا في سورية مع عشرات الآلاف الذين يقتلون حاليا في الكونغو؟» على ان واشنطن قد لا تمانع اي تدخل عسكري في سورية لاسباب انسانية، ولكن على شرط ان يأتي ذلك من ضمن تحالف دولي، على غرار التدخل في ليبيا، وان تكون حربا سهلة وقصيرة تسمح للاميركيين بالاعتماد على تفوقهم التكنولوجي والجوي، من دون استخدام أي جنود على الارض او التورط في مواجهة - وان جوية فقط - مفتوحة الامد وبالتالي غير محسوبة تكاليفها المالية.

لكل هذه الاسباب، تقبع الثورة السورية في أسفل سلم اولويات اوباما.

طبعا تدني اهمية الملف السوري لا يعني أبدا ان اوباما مستعد لقبول طروحات روسيا او للعودة عن تنديده بالاسد واصراره على رحيله. لكن المواقف الاميركية المتشددة ضد الاسد لن تقترن بأي خطوات سياسية او ديبلوماسية او عسكرية ملموسة من شأنها ان تساهم في تسريع الحسم لمصلحة الثوار.

بهذا الملف، وهو كان على تنسيق متواصل مع السلطات اليمنية، ولعب دورا حاسما في التوصل الى خروج الرئيس السابق علي عبدالله صالح من الحكم.

أما ملف العراق، على سبيل المثال، فكان تحت اشراف نائب الرئيس جو بيدن ومستشاره انتوني بلينكن، الذي اصبح اليوم نائب مستشار الامن القومي للرئيس الاميركي، وهو ما يؤشر الى الاهمية التي كان يتمتع بها الموضوع العراقي بالنسبة لادارة اوباما حتى الانسحاب من العراق نهاية العام 2011.

الملف السوري لم يشرف عليه يوما احد من وزن بيدن او برينان، اللذين يتمتعان بقناة اتصال مفتوحة مع اوباما.

في الماضي القريب، تابع الازمة السورية بيروقراطيان كفوءان هما مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الادنى جيفري فيلتمان وزميله فريد هوف، الذي كان منتدبا اصلا للعمل على المسار السوري في فريق مبعوث السلام جورج ميتشل. اليوم، حتى هذان المخضرمان خرجا من وزارة الخارجية، ولم يعد غير السفير الاميركي السابق في سورية روبرت فورد مكلفا العمل على الموضوع، ويبدو ان فورد هو صاحب اعلى مرتبة ممن يتابعون الوضع السوري داخل الادارة الاميركية.

تدني اهمية الملف السوري لدى اوباما مبني على ثلاثة اعتبارات.

الاول هو عدم اعتقاد الادارة الاميركية ان لسورية اهمية استراتيجية تذكر تستأهل أي اجراءات اميركية غير بعض الديبلوماسية والمساعدات الانسانية. اما لمعرفة كيفية تقييم ادارة اوباما للاهمية الاستراتيجية لدول المنطقة العربية، فيمكن مقارنة سورية بالعراق، حيث استثمرت اميركا اكثر من ترليوني دولار وخسرت قرابة 5 آلاف جندي للاطاحة بنظام صدام حسين.

أما ابرز ما في العراق فيتمثل بكونه من بين اربع او خمس دول تتمتع بأكبر احتياطات نفطية في العالم. وعودة العراق الى بيع النفط في السوق سمحت بعزل السوق الايرانية من دون ارتفاعات تذكر في سعر برميل البترول عالميا. ثم انه كان يمكن للعراق ان يلعب دورا حليفا اساسيا لواشنطن في المنطقة، وان يساهم في مواجهة النفوذ الايراني المتمدد.

ورغم نقاط الافضلية الاستراتيجية التي يتمتع بها العراق، اعتبر اوباما ان تورط اميركا فيه كان مكلفا، وان الافضل لها الخروج منه بأقل خسائر ممكنة، ومن دون ربط الخروج بأي فوائد اميركية تذكر.

هذا في العراق. اما سورية، فانتاجها النفطي لم يتعد المئتي الف برميل يوما، وهو رقم ضئيل لا يؤثر في اسعار السوق سلبا ام ايجابا. ثم ان سورية كانت دوما حليفة ايران، ومن غير الواضح ان اي نظام سيخلف حكم الرئيس بشار الاسد سيبني علاقة مميزة مع واشنطن او انه سيكون بمقدوره مجابهة النفوذ الايراني.

هكذا تعتقد الولايات المتحدة انه، رغم ان في اضعاف بشار الاسد فائدة لها على صعيد المواجهة مع ايران، ولكن ليس في سورية استراتيجيا ما يدعو الى التورط فيها عسكريا.

السبب الثاني لتدني اهمية الملف السوري عند اوباما هو تدني اهمية سورية لدى الرأي العام الاميركي. والمعروف ان الاميركيين غالبا ما يميلون الى عزل انفسهم دوليا بعد